

UKJAES

University of Kirkuk Journal  
For Administrative  
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For  
Administrative and Economic Science



Palani Pakhshan M. R.. Measuring and analyzing the impact of quantitative monetary policy tools on monetary credit in Iraq during the period (2004–2023). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (2):80-100.

## Measuring and analyzing the impact of quantitative monetary policy tools on monetary credit in Iraq during the period (2004–2023)

Pakhshan M. R. Palani <sup>1</sup>

<sup>1</sup> Sulaimani Polytechnic University, Technical College of Administration Department of Accounting Technologies, Sulaimani, Iraq

[paxshan.rustem@spu.edu.iq](mailto:paxshan.rustem@spu.edu.iq) <sup>1</sup>

**Abstract:** This research aims to study the impact of quantitative monetary policy tools on credit volume in Iraq during the period from 2004 to 2023, focusing on key monetary instruments such as the interest rate, legal reserve requirements, and open market operations. Standard methods, including stability tests and econometric models using E-Views 12, were used to analyze the data and determine the relationship between variables. The results showed that the data were non-stationary at the level but became stable after taking the first difference into account. A weak positive relationship was found between legal reserve requirements and credit volume, and a moderate negative relationship between interest rates and credit volume. The relationship between open market operations and credit volume was both positive and strong. Cointegration testing also confirmed the existence of a stable long-term relationship between these tools and credit volume. The results of the ARDL model showed that legal reserve requirements have a positive impact on credit, while interest rates have a negative impact. Open market operations have a strong positive impact on credit in both the short and long terms. The study recommends developing better strategies for using these tools to achieve long-term financial and economic stability in Iraq.

**Keywords:** Monetary policy, credit, interest rate, reserve requirement, open market operations, cointegration, ARDL model.

## قياس وتحليل أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على الائتمان النقدي في العراق خلال الفترة (٢٠٢٣–٢٠٠٤)

م.م. بخشان محمد رستم خان البالاني <sup>١</sup>

<sup>١</sup> جامعة السليمانية التقنية، الكلية التقنية الإدارية قسم التقنيات المحاسبية، السليمانية، العراق

**المستخلص:** يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية على حجم الائتمان في العراق خلال الفترة من (٢٠٠٤) إلى (٢٠٢٣)، مع التركيز على الأدوات النقدية الرئيسية مثل سعر الفائدة، والاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة. تم استخدام الأساليب القياسية، بما في ذلك اختبارات الاستقرار والنماذج الاقتصادية عبر برنامج E-Views 12 لتحليل البيانات وتحديد العلاقة بين المتغيرات. أظهرت النتائج أنَّ البيانات كانت غير

مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة بعد الأخذ بالفرق الأول. كما تبين وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان، وعلاقة سلبية متوسطة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان، في حين كانت العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة وحجم الائتمان إيجابية وقوية. كذلك أكد اختبار التكامل المشترك وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين هذه الأدوات وحجم الائتمان. وقد أظهرت نتائج نموذج ARDL أنَّ الاحتياطي القانوني يؤثر إيجابياً على الائتمان، بينما يؤثر سعر الفائدة سلبياً، في حين أنَّ عمليات السوق المفتوحة لها تأثير إيجابي قوي على الائتمان في الأجلين القصير والطويل. توصي الدراسة بتطوير استراتيجيات أفضل لاستخدام هذه الأدوات لتحقيق استقرار مالي واقتصادي طويل الأجل في العراق.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الائتمان، سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، التكامل المشترك، نموذج ARDL.

Corresponding Author: E-mail: [paxshan.rustem@spu.edu.iq](mailto:paxshan.rustem@spu.edu.iq)

## المقدمة

أصبحت السياسة النقدية في الآونة الأخيرة أحد العناصر الأساسية في منظومة السياسات الاقتصادية، إذ تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال التحكم بالعرض النقدي والرقابة على الحجم الكلي للائتمان. وتستهدف السياسة النقدية إدارة المعروض النقدي وأسعار الفائدة، التي تؤثر بدورها في مستوى الأداء الاقتصادي. تسعى السلطة النقدية، المتمثلة بالبنك المركزي العراقي، إلى استخدام أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير في الحجم الإجمالي للائتمان النقدي في الاقتصاد الوطني عبر المصارف التجارية، من دون التركيز على نوعية الائتمان أو أوجه استخدامه من قبل الوحدات الاقتصادية. ويتحقق ذلك من خلال التأثير في الاحتياطات النقدية الموجودة لدى النظام المصرفي وفي عرض النقود. وبما أنَّ المصارف التجارية تلعب دوراً محورياً في سير النشاط الاقتصادي عبر قدرتها على خلق الائتمان، فإنه لا يمكن تركها لتتبع السياسة الائتمانية التي تناسبها فقط، إذ قد يؤدي التوسع الكبير في الائتمان إلى تفاقم الظروف الاقتصادية السلبية. وعليه، يتوجب على البنك المركزي التدخل لضبط هذا التوسع أو الحد منه بحسب مقتضيات الحالة الاقتصادية. أصبحت السياسة النقدية في الآونة الأخيرة أحد العناصر الأساسية في منظومة السياسات الاقتصادية، إذ تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال التحكم بالعرض النقدي والرقابة على الحجم الكلي للائتمان. وتستهدف السياسة النقدية إدارة المعروض النقدي وأسعار الفائدة، اللذين يؤثران بصورة مباشرة في مستوى الأداء الاقتصادي. تسعى السلطة النقدية، المتمثلة بالبنك المركزي، إلى استخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية للتأثير في الحجم الإجمالي للائتمان النقدي عبر المصارف التجارية، دون التركيز على أوجه استخدام الائتمان أو نوعيته. ويتحقق هذا التأثير من خلال ضبط الاحتياطات النقدية لدى النظام المصرفي والتحكم في عرض النقود. وبما أنَّ المصارف التجارية تعدّ مكوناً محورياً في سير النشاط الاقتصادي بفضل قدرتها على خلق النقود الائتمانية، فإن تركها تعمل بمعزل عن أي رقابة قد يؤدي إلى اختلالات أو توسع مفرط في الائتمان، مما يفاقم التحديات الاقتصادية في فترات الركود أو التضخم. لذا، يتعين على البنك المركزي التدخل بشكل دوري لضبط هذا التوسع أو الحد منه بما يتوافق مع مقتضيات الحالة الاقتصادية. وتتمثل القوة الرئيسة للسلطة النقدية في قدرتها على زيادة أو تقليص حجم النقود الائتمانية المولدة من طرف المصارف التجارية، مستخدمةً في ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب، ولا سيما الأدوات الكمية التي ستكون محور البحث ووسيلته لمعرفة مدى تأثيرها على الائتمان النقدي في العراق.

## المبحث الأول منهجية البحث

### أولاً: أهمية البحث

يُعد موضوع التحكم في حجم الائتمان النقدي بما يتناسب مع النمو الاقتصادي من القضايا المحورية التي تهتم بها السياسات النقدية وصانعو القرار في البنوك المركزية. ويتصل ذلك بضرورة توزيع الائتمان وتحديد حجمه بما يتلاءم مع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي. كما تظهر أهمية تلافي الأسباب التي تقلل من فاعلية الأدوات الكمية للسياسة النقدية في ضبط حجم الائتمان النقدي، ما يستدعي تفعيل هذه الأدوات بما يتواءم مع الظروف الاقتصادية السائدة.

### ثانياً: مشكلة البحث

يتناول هذا البحث مدى فاعلية الأدوات الكمية للسياسة النقدية (مثل سعر الفائدة، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة) التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي للتحكم في حجم الائتمان النقدي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣). ورغم امتلاك السلطة النقدية هذه الأدوات كافة، يُلاحظ تركيز أكبر على بعضها دون غيرها، ما يطرح تساؤلاً حول جدوى استخدام كل أداة ومدى إسهامها في ضبط حجم الائتمان. كما يسعى البحث إلى تقدير العلاقة الدالية بين هذه الأدوات (كعوامل مستقلة) وحجم الائتمان النقدي (كعامل تابع) لتحديد الأثر الواقعي لكل منها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

### ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ "نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تُعدّ الأداة الأكثر تأثيراً في حجم الائتمان النقدي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)".

### رابعاً: هدف البحث

توضيح مدى تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية في السيطرة على حجم الائتمان النقدي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).  
الكشف عن أهمية الرقابة على الائتمان النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.  
إثبات العلاقة الدالية بين عناصر الأدوات الكمية النقدية (متغيرات مستقلة) وحجم الائتمان النقدي (متغير معتمد) في السياسة النقدية العراقية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).

### خامساً: حدود البحث

الحدود الزمنية: تمتد من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٣.

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

### سادساً: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستدلالي الوصفي للتعرف على المفاهيم الأساسية وأدوات السياسة النقدية الكمية المستخدمة في العراق. كما استندت الدراسة إلى المنهج التطبيقي، عبر استخدام التحليل الكمي الإحصائي باستخدام برنامج **E-Views 12**. ولتحقيق أهداف البحث، تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات. جاء المبحث الأول بعنوان "الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وأدواتها"، وتناول المبحث الثاني "الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة الائتمان النقدي". أما المبحث الثالث فجاء بعنوان "تحليل العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العراق وحجم الائتمان خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)"، في حين اختُصّ المبحث الرابع بالجانب القياسي.

## المبحث الثاني الدراسات السابقة

### الدراسات السابقة

#### ١. الدراسات المحلية (العراقية)

**الجنابي ورسلان (2009)** تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في ضبط حجم الائتمان المصرفي في العراق، حيث ركّزت على آلية استخدام البنك المركزي لأداة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨). خلّصت النتائج إلى أن فعالية الأدوات الكمية تتأثر بالبنية المؤسسية للمصارف، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية للسوق المالية وتعزيز الثقة بالمصارف المحلية.

**قاسم وآخرون (2015)** ركّز البحث على أثر سعر الفائدة في توجيه الائتمان النقدي نحو القطاعات التنموية. وأظهرت النتائج أنّ المصارف العراقية تعطي أهمية محدودة لسعر الفائدة الرسمي في قرارات الإقراض؛ نظراً لعوامل تتعلق بهيكل الاقتصاد النفطي وتوافر موارد أخرى للسيولة.

#### ٢. الدراسات العربية

**قطماوي (2016)** تناولت الدراسة أثر أدوات السياسة النقدية الكمية في الائتمان المصرفي في الاقتصاد السوري خلال فترات التذبذب الاقتصادي. أظهرت أنّ الاحتياطي الإلزامي كان له تأثير أكبر في توجيه القروض مقارنةً بسعر الفائدة، لاسيما خلال فترات التضخم. وأوصت بضرورة تفعيل عمليات السوق المفتوحة عند استعادة النشاط المالي.

**الحكيم (2008)** بحثت هذه الدراسة دور عمليات السوق المفتوحة في التحكم بعرض النقود ومعدلات الائتمان في بعض الدول العربية. واستنتجت أنّ نجاح هذه العمليات يعتمد على وجود سوق سندات نشطة وبنية تنظيمية متطورة، وهو ما تفتقر إليه دول عدّة في المنطقة.

#### ٣. الدراسات الأجنبية

○ **Freedman & Watt (2017)** حللت الدراسة تأثير السياسة النقدية على الائتمان المصرفي في اقتصادات ناشئة، مبرزة أنّ عمليات السوق المفتوحة أضحت أداة محورية في تحقيق الاستقرار النقدي؛ خاصةً عند توافر سوق مالية مرنة. كما أشارت إلى أنّ رفع أسعار الفائدة يمكن أن يؤثر سريعاً في كلفة الاقتراض، لكن مدى استجابة المصارف يعتمد على البيئة المؤسسية ومستوى المخاطر الائتمانية.

○ **Miranda & Gonzalez (2020)** ركّزت هذه الدراسة على دور البنوك المركزية في دعم الائتمان خلال الأزمات (مثل الأزمات المالية العالمية وجائحة كوفيد-١٩)، مبيّنة أنّ خفض نسب الاحتياطي القانوني وإطلاق برامج ضخ السيولة أسهما في منع انهيار الائتمان في بعض الدول، بينما بدا أثر تغيير سعر الفائدة محدوداً في فترات الركود العميق.

### مساهمة البحث وتميزه عن الدراسات السابقة

- بالرغم من تعدد الدراسات السابقة حول أثر السياسة النقدية في الائتمان، فإن معظمها إما ركّز على فترات زمنية محدودة أو اقتصرت على أداة كمية واحدة (مثل الاحتياطي القانوني أو سعر الفائدة). في المقابل، يختصّ بحثنا بالأمر الآتي:
١. تحليل شامل للأدوات الكمية: نمزج بين سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، ما يتيح تقييمًا دقيقًا لمدى تأثير كل أداة في الائتمان المصرفي.
٢. الفترة الزمنية: (2004-2023) وهي حقبة مفصلية شهدت أحداثًا مهمة (انخفاض أسعار النفط، تغييرات سياسية، جائحة كوفيد-١٩)، فيوفر ذلك منظورًا أوسع لحركية الأدوات النقدية وتأثيرها.
٣. منهجية قياسية حديثة: (ARDL) تمكّننا من رصد العلاقات القصيرة والطويلة الأجل؛ وهو ما يميّز هذا البحث عن دراسات استخدمت نماذج قياسية أبسط.
٤. بيئة الاقتصاد العراقي: يحمل الواقع المحلي طابعًا خاصًا (الاعتماد على النفط، وضعف السوق المالي)، ما يجعل النتائج مناسبة لحالة العراق، في حين لم تتناول أغلب الدراسات السابقة هذه الخصوصيات بالتفصيل.
- بذلك يقدم هذا البحث إضافة جديدة، إذ يربط الأدوات الكمية كافة بالائتمان ضمن سياق عراقي حديث ومتغير، ويعتمد أدوات قياسية تكشف عن علاقات قصيرة وطويلة الأجل

### المبحث الثالث

#### الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وأدواتها

#### مفهوم السياسة النقدية (Concept)

استنادًا إلى ما أورده كلٌّ من (الدليمي، 1992، ص583) و شامية (2000، ص 223)، يمكن استخلاص أنّ مفهوم السياسة النقدية يتمثل في الإطار النظري والفكري الذي تستند إليه الإجراءات النقدية، حيث يُبرز دور البنك المركزي في إدارة المعروض النقدي وأسعار الفائدة بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو الاستقرار وتحقيق النمو والتوظيف الكامل. بهذا يُمكن النظر إلى السياسة النقدية باعتبارها الأداة المحورية للتحكّم في الطلب الكلي وتوجيه مسار الاقتصاد الكلي.

#### تعريف السياسة النقدية (Definition)

انطلاقًا من هذه الرؤية، يمكن تعريف السياسة النقدية بأنّها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في حجم المعروض النقدي وأسعار الفائدة، بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الاستقرار السعري، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات الأجور والتوظيف". (عامر، 2011، ص177)

#### أولاً: أدوات السياسة النقدية

تُعَدّ السياسة النقدية واحدة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتحكم في حجم الائتمان ومستوى السيولة في الاقتصاد، ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة عبر جملة من الأدوات التي يمكن تقسيمها عمومًا إلى أدوات كمية وأدوات نوعية.

#### ١- الأدوات الكمية ((منهاجي، 2019، ص24)). (نجيب وآخرون، 2001، ص٢١٣).

##### أ- سعر الفائدة

يشير إلى المعدل الذي يحدده البنك المركزي للإقراض، وخاصة عند إعادة خصم الأوراق المالية الحكومية أو سندات الصرف من الدرجة الأولى لدى البنوك التجارية. فعند تصاعد الضغوط التضخمية، ترفع السلطة النقدية سعر الفائدة، مما يزيد تكلفة الاقتراض ويقلل حجم القروض في المجتمع الاستثماري مما عند خفضها، فيسهل الاقتراض، ويحفّز توسّع الأنشطة الإنتاجية.

##### ب- عمليات السوق المفتوحة:

تتم هذه العمليات من خلال قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية بهدف تنظيم مستوى السيولة وأسعار الفائدة. ففي فترات التضخم يُباع جزء من الأوراق المالية لسحب النقود من الأسواق، بينما في فترات الركود يتمّ الشراء لضخ سيولة إضافية في الاقتصاد وتعزيز قدرة المصارف على منح القروض. وهذه الأداة تعدّ الأكثر استخدامًا في الاقتصادات المتقدمة نظرًا لمرونتها وسرعة تأثيرها

##### ت- تغييرات في نسب الاحتياطي:

يلزم القانون كل بنك بالاحتفاظ بجزء من ودائعه نقدًا في خزائنه أو لدى البنك المركزي. وعند زيادة هذه النسبة، تنخفض قدرة المصارف على الإقراض، فينكمش الائتمان Conversely، يؤدي خفضها إلى تحرير موارد إضافية يمكن توجيهها للإقراض، مما يحفّز النشاط الاقتصادي.

## ٢- الأدوات الكيفية أو النوعية

### أ- سياسة الرقابة الكيفية على الائتمان

تُعَدُّ الرقابة الكيفية إحدى الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي لتوجيه الائتمان نحو قطاعات أو مناطق جغرافية محددة (روستم وأحمد، 2023، ص180). فعلى سبيل المثال، قد يزيد المصرف المركزي الحصة المخصصة لقطاعات الزراعة والصناعة على حساب قطاع التجارة، أو يمنح دعماً أكبر للمناطق النامية مقارنة بالمناطق المتقدمة. في هذا السياق، يمكن الاستعانة ببعض الآليات الكمية (مثل سياسة إعادة خصم الأوراق التجارية أو سندات الصرف) لتشجيع المصارف على تمويل قطاعات مستهدفة.

### (١) وتشمل هذه الرقابة الكيفية ما يأتي:

- تحديد حصص ائتمانية متباينة للأنشطة الاقتصادية.
- ضبط آجال القروض وفقاً للغرض التنموي.
- تعديل أسعار الفائدة تفاضلياً بين القطاعات؛ كخفض الفائدة على قطاع الزراعة أو رفعها على الأنشطة التجارية، بهدف توجيه الموارد نحو القطاعات الاقتصادية المرغوب دعمها ((المطيري، ٢٠١٧)).

### (٢) التأثير أو الإغراء المعنوي:

تستند هذه الأداة إلى المكانة المعنوية للبنك المركزي، حيث يُقنع المصارف التجارية بتوسيع الائتمان أو تقييده دون أوامر إلزامية. يتوقف نجاح هذه الوسيلة على الهيمنة المعنوية للمصرف المركزي وروح التعاون بينه وبين المصارف التجارية.

### ٣- فاعلية الأدوات الكمية (غير المباشرة)

تسعى أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة إلى التأثير على الحجم الكلي المتاح من الائتمان بواسطة المصارف التجارية، بالإضافة إلى تأثيرها على تكاليف الاقتراض والشروط المرتبطة به. تتضمن هذه الأدوات ما يلي (عبدالقادر، 2010، ص200).

### أ- نسبة الاحتياطي القانوني:

تمثل النسبة المئوية من الودائع التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي بشكل إلزامي. يرتبط مدى توسع المصارف في الإقراض بعلاقة عكسية مع ارتفاع هذه النسبة. ورغم أهميتها، قد لا تكون فعالة دائماً في فترات الركود أو حين تحتفظ المصارف باحتياطيات فائضة.

ومع ذلك، قد لا تكون نسبة الاحتياطي القانوني فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي للأسباب التالية:

- قد لا تؤدي تخفيض هذه النسبة أثناء فترات الركود الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الائتمان بسبب توقعات الوحدات الاقتصادية التشاؤمية حول الأرباح، كما أنها قد لا تشجع البنوك على التوسع في منح الائتمان بسبب ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بالقروض.
- يمكن أن تؤثر زيادة نسبة الاحتياطي القانوني سلباً على أسعار السندات، حيث قد تلجأ البنوك إلى بيع السندات لتلبية متطلبات هذه النسبة، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها. للتخفيف من هذه المشكلة، يمكن اقتراح تنفيذ سياسة شراء السندات في السوق المفتوحة بالتزامن مع رفع نسبة الاحتياطي.
- تتعامل هذه الأداة مع جميع البنوك بشكل متساوٍ، بغض النظر عن حجمها ودرجة تعرضها لمخاطر السيولة. كما أنها لا تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين والاستثمار.
- إذا احتفظت البنوك التجارية باحتياطيات كبيرة، فإن تأثير هذه الأداة على حجم الائتمان يتضاءل، حيث تستطيع البنوك مواجهة زيادة نسبة الاحتياطي القانوني والطلب على الائتمان في الوقت ذاته.
- غالباً ما يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة، مما يؤدي إلى إحداث اضطراب في عمل البنوك ويخلق حالة من عدم اليقين بشأن سياستها.
- تجدر الإشارة إلى أن من أهم مزايا نسبة الاحتياطي القانوني أنها تستخدم في الدول ذات الأسواق المالية الضعيفة، وتتميز بسرعة تأثيرها في عرض النقود، وذلك نظراً لسيطرة البنك المركزي عليها بشكل كامل، بعكس بقية الأدوات التي تعتمد على سلوك البنوك التجارية. كما أن هذه الأداة تشمل جميع المصارف، وتعد مؤشراً واضحاً على اتجاه السياسة النقدية نحو عرض النقود.

### ب- عمليات السوق المفتوحة:

تشير عمليات السوق المفتوحة إلى دخول البنك المركزي إلى الأسواق النقدية والمالية كفاعل اقتصادي، إما كبائع أو كمشتري للأوراق المالية الحكومية والتجارية. تهدف هذه العمليات إلى التأثير على كمية النقود وحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية، بما يتماشى مع التغيرات المطلوبة في الأسعار والأجور والإنتاج وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة. تعد هذه العمليات واحدة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في العرض النقدي وتساهم في تقلباته، مما يجعلها أداة حيوية في السياسة النقدية للعديد من دول العالم، وخاصة الدول ذات البنى النقدية والمالية المتطورة.



في مفهومها الضيق، تشمل عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة. أما في مفهومها الواسع، فتشمل أيضاً شراء وبيع الأوراق المالية الأخرى والذهب والعملات الأجنبية، بجانب السندات وأذونات الخزينة (كامل، ٢٠٠٦، ص ٤٣).

يمكن للبنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على الحالة الاقتصادية عبر إجراء عمليات السوق المفتوحة، حيث يدخل الأسواق النقدية والمالية بصورة مباشرة كمشتري أو بائع حسب الحاجة الاقتصادية. ففي حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي، يقوم البنك المركزي بدور المشتري للأوراق المالية، مما يؤدي إلى ضخ النقود في الاقتصاد وزيادة احتياطيات البنوك التجارية، مما يزيد قدرتها على منح الائتمان ويعزز النشاط الاقتصادي. أما في حالة التضخم، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية، مما يسحب النقود من السوق ويقلص العرض النقدي، وبالتالي يساعد في معالجة التضخم. تتطلب سياسة السوق المفتوحة وجود سوق مالي متطور يتمتع بالبنية الفنية الكاملة وعلاقات متكاملة، مما يمكن المصرف المركزي من القيام بدوره الفعال في توجيه السياسة النقدية وفقاً لمصالحه الاقتصادية والأهداف العامة، وهو الأمر الذي تقتصر إليه العديد من اقتصاديات الدول النامية.

### ج- سعر إعادة الخصم:

يُعدّ سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي في التأثير على الائتمان والسيولة في النظام المالي. يقوم البنك المركزي من خلال هذه الآلية بخصم الأوراق المالية المملوكة للمصارف التجارية مقابل قروضاً قصيرة الأجل بأسعار فائدة محددة، مما يُتيح لها الحصول على السيولة اللازمة لتعزيز احتياطياتها وقدرتها على الإقراض. بدأ استخدام هذه الأداة مع بنك إنجلترا في عام ١٨٤٧، ثم توسّع تبنيها لاحقاً لتشمل دولاً أخرى مثل فرنسا عام ١٨٥٧ والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٣، مما يعكس تطور هذه الآلية لتصبح ملاذاً أخيراً للإقراض في أوقات الحاجة. تتباين أنواع الأوراق المالية القابلة للخصم من دولة إلى أخرى، حيث تشمل عادةً:

- السندات التجارية: التي تتميز بأجل استحقاق قصيرة (مثلاً، ٩٠ يوماً) وتتطلب غالباً توفير ضمانات متعددة.
- سندات الخزينة العامة: التي تتمتع بأجل محددة وتعتبر من الأدوات المستقرة.
- الأوراق المالية لقروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

ومن خلال إعادة خصم هذه الأوراق، يتمكن البنك المركزي من تنظيم تكلفة الأموال المتداولة في السوق، إذ يسهم تخفيض سعر إعادة الخصم في توسيع قاعدة الائتمان وتحفيز النشاط الاقتصادي، في حين يُستخدم رفعه كإجراء انكماشٍي للتحكم في ضغوط التضخم وتقليل السيولة. (Mishkin, 2015)

### المبحث الرابع

#### الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة الائتمان النقدي

#### أولاً: مفهوم الائتمان النقدي وأقسامه:

يعد الائتمان النقدي عنصراً مركزياً في الاقتصاد ويُعرّف بشكل متنوع بحسب وجهات نظر الكتاب الاقتصاديين. قبل الخوض في تعريف الائتمان النقدي، من الضروري فهم مفهوم الائتمان بشكل عام. يُشتق مصطلح "الائتمان" (Credit) من الكلمة اللاتينية "credere"، التي تعني الثقة. يُعرف الائتمان بأنه "قابلية الحصول على الأموال في الوقت الحاضر مع الالتزام بالتسديد في المستقبل". وفقاً لهذا المفهوم، يعبر الائتمان عن قدرة المقترض على التسديد. كما يشير مفهوم آخر يتعلق بعامل الوقت إلى أن الائتمان هو "تبادل حالي للبضائع والخدمات والممتلكات مع دفع قيمتها المساوية في المستقبل" (الحكيم، 2008، ص 15). تتضمن عناصر الائتمان الدائن، الذي يمثل مانح الائتمان، والمدين، الذي يمثل متلقي الائتمان. تقوم العلاقة بين هذين الطرفين على أساس الثقة والاتفاق المبرم بينهما.

أما بالنسبة للاعتماد النقدي، فيُعرّف بأنه "التسهيلات الائتمانية النقدية، والقروض الممنوحة من قبل المصارف في القطاعين العام والخاص" (عبد الفضيل، 2011، ص 11). كما يُعرّف أيضاً بأنه "تقديم الخدمات المتنوعة من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كانت تجارية أو صناعية، لتمكين هذه القطاعات من مواصلة أنشطتها الإنتاجية، بما في ذلك تمويل شراء الأصول الثابتة والمتداولة، وتسهيل عمليات الدفع والاستيراد، وتلبية احتياجات التوسع قصير الأجل" (سعيد، ٢٠٠٤، ص ٤١).

#### ١- أشكال الائتمان النقدي:

يمكن تقسيم أشكال الائتمان النقدي وفقاً للأساليب المصرفية التي يُمنح الائتمان بناءً عليها إلى الأنواع التالية:

#### - الحساب الجاري المدين (السحب على المكشوف):

يُتيح للمقترض السحب من حسابه حتى حد معين، مما يؤدي إلى أن يصبح رصيد الحساب مديناً عند السحب. يتم احتساب الفائدة على الأرصدة المدينة وفقاً لمبلغ الرصيد وفترة بقائه مديناً.

## - خصم الكمبيالات (خصم الأوراق التجارية):

يُعرف بأنه قبول المصرف لشراء الكمبيالة من المستفيد قبل ميعاد استحقاقها مقابل دفع ثمن أقل من قيمتها الاسمية. تصبح قيمة الكمبيالة جزءاً من أصول المصرف، مما يتيح له توظيفها في مجالات استثمارية متنوعة. يمكن للمصرف خصم تلك الكمبيالات لدى البنك المركزي أو إعادة بيعها لمصارف تجارية أخرى. وتُعتبر الكمبيالات من الأصول شديدة السيولة، إذ تمثل نوعاً من أنواع الائتمان القصير الأجل (السنهوي، ٢٠١٣، ١٣٤).

## - القروض والسلف:

تُعد القروض من الوظائف الرئيسية للمصارف، حيث تمثل أكبر الأصول التي تدر عائداً. رغم أن القروض تُعد من أهم أنواع الائتمان، إلا أنها تُعتبر أقل الموجودات المتداولة سيولة، حيث لا يمكن تحويلها إلى نقد إلا عند استحقاق القرض. يُعرف القرض بأنه الخدمة التي يقدمها البنك للأفراد والمؤسسات والحكومة من خلال تزويدهم بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المستفيد بسداد تلك القروض والفوائد المستحقة في مواعيد محددة مع تقديم الضمانات المطلوبة. أما السلف، فهي مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية للعملاء وفقاً لجدول زمني محدد، تُدفع على أجزاء بناءً على الاتفاق المبرم بين المصرف وعملائه (الجنابي ورسلان، ٢٠٠٩، ١٣١).

## ثانياً: أسس منح الائتمان:

يتطلب اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف التجارية النظر في مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة التي تؤثر على تلك القرارات، نظراً لأن البنوك تتعامل بأموال الغير التي يجب عليها الحفاظ عليها وتقليل المخاطر المرتبطة بها. من هذه العناصر:

### عناصر خاصة بالزبون:

- الشخصية: تشير إلى شفافية الزبون ومدى الثقة به.

- رأس المال: تعبر عن ثروة الزبون ومكانته السوقية.

- القدرة على الإدارة: تتعلق بمدى قدرة العميل على إدارة نشاطاته والوفاء بالتزاماته المالية، مما يشير إلى حاجته القانونية وخبرته في الإدارة.

- الضمانات المقدمة: تعتبر هذه الضمانات المصدر الثاني لتسديد المديونية في حالة الفشل أو التقصير في السداد.

### عناصر خاصة بالمصرف:

درجة السيولة: تعكس قدرة المصرف على تلبية التزاماته، والتي تعتمد بشكل رئيسي على تلبية طلبات المودعين والسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان.

نوع الاستراتيجية: تشير إلى الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية.

الهدف العام: يتعلق بالهدف الذي يسعى المصرف لتحقيقه في المرحلة المقبلة.

حجم ودائع المصرف: كلما كان حجم ودائع المصرف مرتفعاً، كانت قابليته على الإقراض أكبر.

### عناصر خاصة بالقرض:

مبلغ القرض: ينبغي على المصرف تحقيق توازن بين المبلغ المطلوب من قبل العميل وحجم نشاطاته التجارية.

الغرض من القرض: يجب على المصرف أن يعرف نية العميل لضمان توافق القرض مع الأهداف المالية والنقدية المرغوبة وأن يكون المشروع الممول مشروعاً قانونياً ومبنياً على ضمانات متفق عليها.

### تحديد مدة القرض:

تُعتبر مدة القرض من العوامل الحاسمة التي تحددها المصارف عند منح القروض. تفضل المصارف عادةً القروض القصيرة والمتوسطة الأجل على القروض الطويلة الأجل، وذلك نظراً لأن القروض الطويلة الأجل تحمل مخاطر أعلى، تتعلق بعدم قدرة المقترض على السداد في المستقبل بسبب تقلبات السوق أو ظروف اقتصادية غير مستقرة.

### مصادر استيفاء القرض:

يتوجب على المصرف دراسة مصادر سداد القرض التي يمتلكها العميل قبل الموافقة على منحه القرض. يجب التأكد من وجود مصادر ثانوية بجانب المصادر الرئيسية، مما يضمن قدرة العميل على سداد القرض في الوقت المحدد. هذا التقييم يُعتبر ضرورياً لتقليل المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان.

### شخصية المقترض:

تمثل شخصية المقترض عاملاً مهماً في عملية منح القرض. ينبغي أن تكون لدى المقترض رغبة قوية في التسديد وأن يتمتع بالنزاهة والالتزام بالأخلاقيات العالية في تعاملاته المالية. يُعتبر هذا الجانب أساسياً في بناء الثقة بين المصرف والعميل، حيث تساهم شخصية المقترض في تقليل مخاطر عدم السداد.

### ثالثاً: العلاقة بين الأدوات الكمية وحجم الائتمان النقدي:

تُعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة من العوامل المؤثرة في حركة الإيداع المصرفي في اقتصاد البلاد. وقد أثبتت النظرية النقدية وجود علاقة وثيقة بين الائتمان النقدي والمعروض النقدي. فعندما يتم منح الائتمان، يعود جزء من هذا الائتمان إلى النظام المصرفي مرة أخرى على شكل ودائع جديدة، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وزيادة ميل الادخار بشكل عام. هذه الظاهرة تُسهم أيضاً في زيادة ودائع المصارف التجارية بمختلف أشكالها. تتسم أهمية هذا النوع من التمويل بأنه يُعد أقل تكلفة مقارنةً بالائتمان التجاري، خصوصاً في الحالات التي لا يستفيد فيها المقترض من الخصم. كما يمثل مصدراً تمويلياً للعمليات الجارية التي قد تعجز المنشآت عن تمويلها من خلال مواردها الذاتية، بالإضافة إلى دوره في تمويل الأصول الثابتة التي لا تستطيع المنشأة تمويلها بمفردها (قاسم وآخرون، ٢٠١٥، ١٩١).

تظهر أهمية الائتمان النقدي بشكل جلي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يُساعد على توسيع السوق المحلي لرأس المال من خلال تأثيره الإيجابي على تنمية جميع القطاعات التجارية والاقتصادية. يُعتبر الائتمان النقدي عنصراً رئيسياً في الاستقرار المالي، مما يجعله مؤشراً على تطور الخدمات والوساطة المالية والمصرفية. تُعد هذه الوظيفة من أبرز الخدمات التي تقدمها المصارف للاقتصاد الوطني.

ومع ذلك، يُعتبر الائتمان النقدي من الأدوات الحساسة التي قد تؤدي إلى حدوث مشكلات كبيرة في النشاط الاقتصادي إذا لم يتم استخدامه بشكل صحيح. فعند انخفاض حجم الائتمان، قد يؤثر ذلك سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي. وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي الإفراط في منح الائتمان إلى ظهور التضخم، مما يعيق مسيرة التنمية الاقتصادية. لذا، يتم التحكم في منح الائتمان لمعالجة التقلبات الاقتصادية من خلال الاعتماد على الأدوات الكمية النقدية.

وبالتالي، يمكن القول إن التحكم في حجم الائتمان النقدي يلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، إذ يمثل متغيراً بالغ الأهمية له تأثيرات معقدة على حركة الاقتصاد القومي. يمكن ملاحظة هذه التأثيرات من خلال متابعة حركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم (طه، ٢٠١٣، ص ٧).

### المبحث الخامس

#### تحليل تطور حجم الائتمان النقدي في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢٣) مع أسباب ارتفاع وانخفاض النمو

##### أولاً: الاتجاه العام لحجم الائتمان النقدي:

من خلال الجدول، يمكن ملاحظة أن حجم الائتمان النقدي في العراق شهد زيادة ملحوظة على مدار الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٣، حيث ارتفع من حوالي ٨٢٤,٦٧٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٦٩,٢٥٢,٨٩٤ مليون دينار في عام ٢٠٢٣.

##### ثانياً: مكونات الائتمان النقدي:

##### ١- الأوراق التجارية المضمومة:

شهدت هذه الفئة تقلبات، حيث كانت في ٤١,١٩٦ مليون دينار عام ٢٠٠٤ وارتفعت إلى ٧١,٧٧٦ مليون دينار في ٢٠٢٣. وقد يفسر ارتفاع هذه القيمة بتحسين الثقة في السوق وزيادة النشاط التجاري.

##### ٢- المكشوف (السحب على المكشوف):

بدأ هذا النوع عند ٢٩٧,٧٣٩ مليون دينار في ٢٠٠٤، ثم شهد انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى ٤,٠٣١,٢٦٣ مليون دينار في ٢٠٢٣. يمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى تعزيز الرقابة المصرفية وتوجه البنوك نحو قروض طويلة الأجل ذات مخاطر أقل.

##### ٣- القروض والسلف:

تُعد القروض والسلف أكبر مكون في حجم الائتمان النقدي، حيث ارتفعت من ٤٨٥,٧٣٧ مليون دينار في ٢٠٠٤ إلى ٦٠,٨١٢,٣٠٦ مليون دينار في ٢٠٢٣.

أسباب الارتفاع: تشمل زيادة الطلب على التمويل من قبل الأفراد والشركات لتعزيز الأنشطة الاقتصادية، وتحسين البنية التحتية للنظام المصرفي.

أسباب الانخفاض المحتمل في بعض السنوات: ضعف الاستثمارات الأجنبية، الصراعات السياسية، وتقلبات أسعار النفط التي تؤثر على السيولة المالية.

##### ٤- الديون متأخرة التسديد:

بدأت كلفة مستقلة في ٢٠١٠، وارتفعت تدريجياً إلى ٤,٣٣٧,٥٤٩ مليون دينار في ٢٠٢٣. يُظهر ذلك تحدياً مستمراً في إدارة الديون، والذي قد يتأثر بعوامل مثل ضعف القدرة على السداد من قبل المدينين وزيادة الأعباء الاقتصادية.

##### ثالثاً: معدل النمو السنوي:

شهدت السنوات الأولى (٢٠١٣-٢٠٠٤) معدلات نمو مرتفعة، وخاصة في ٢٠٠٥ حيث بلغ ١,٠٨٣٪. أسباب الارتفاع: تتضمن انتعاش الاقتصاد بعد الغزو الأمريكي، وتوافر السيولة النقدية، وزيادة الاستثمارات.



بعد ٢٠١٣، بدأ معدل النمو في الانخفاض بشكل ملحوظ، حيث كانت النسب تتراوح بين ٠,١٢٪ و ٠,١٤٣٪ خلال السنوات الأخيرة.

أسباب الانخفاض: تدهور الوضع الأمني، انخفاض أسعار النفط، وضغوطات سياسية واقتصادية، ما أثر على الثقة في الاقتصاد. من 2020 إلى 2023، كان هناك زيادة ملحوظة في معدل النمو، حيث بلغ 0.184% في 2020 و 0.143% في 2022 و 2023. أسباب التحسن: تشمل التعافي من آثار جائحة كورونا، وتحسين السياسات النقدية، وزيادة الطلب على القروض لدعم الأنشطة الاقتصادية.

إن التحليل يُظهر بوضوح أن الائتمان النقدي في العراق قد شهد تطوراً كبيراً خلال الفترة المدروسة، ولكن هناك تحديات مستمرة مثل الديون المتأخرة، التي يجب مواجهتها لضمان استمرارية النمو والاستقرار المالي.

جدول (١) حجم الائتمان النقدي الممنوح في العراق حسب النوع للسنوات (2004-2023) (مليون دينار)

| السنة | أوراق تجارية مخصومة | المكشوف   | القروض والسلف | الديون متأخرة التسديد | حجم الائتمان النقدي | معدل النمو السنوي (%) |
|-------|---------------------|-----------|---------------|-----------------------|---------------------|-----------------------|
| 2004  | 41,196              | 297,739   | 485,737       | ----                  | 824,673             | -----                 |
| 2005  | 6,926               | 923,152   | 725,033       | ----                  | 1,717,450           | 1.083                 |
| 2006  | 69,532              | 1,156,506 | 1,438,860     | ----                  | 2,664,898           | 0.552                 |
| 2007  | 65,613              | 1,336,309 | 2,057,098     | ----                  | 3,459,020           | 0.298                 |
| 2008  | 60,498              | 950,034   | 3,576,922     | ----                  | 4,587,454           | 0.326                 |
| 2009  | 78,617              | 1,302,906 | 4,308,539     | ----                  | 5,690,062           | 0.240                 |
| 2010  | 122,327             | 1,613,279 | 9,711,452     | 274,477               | 11,721,535          | 1.060                 |
| 2011  | 193,506             | 4,401,212 | 15,290,053    | 459,305               | 20,344,076          | 0.736                 |
| 2012  | 191,357             | 4,899,125 | 22,850,336    | 497,870               | 28,438,688          | 0.398                 |
| 2013  | 181,923             | 3,075,061 | 24,700,569    | 1,994,459             | 29,952,012          | 0.053                 |
| 2014  | 185,310             | 3,381,089 | 28,195,535    | 2,361,133             | 34,123,067          | 0.139                 |
| 2015  | 153,858             | 3,221,973 | 30,297,202    | 3,079,653             | 36,752,686          | 0.077                 |
| 2016  | 154,033             | 3,067,263 | 30,612,337    | 3,346,490             | 37,180,123          | 0.012                 |
| 2017  | 295,405             | 2,349,803 | 30,967,053    | 4,340,568             | 37,952,829          | 0.021                 |
| 2018  | 283,912             | 2,193,811 | 31,146,494    | 4,862,730             | 38,486,947          | 0.014                 |
| 2019  | 85,962              | 2,408,755 | 35,410,267    | 4,147,527             | 42,052,511          | 0.037                 |
| 2020  | 67,985              | 2,265,277 | 43,033,485    | 4,450,990             | 49,817,737          | 0.184                 |
| 2021  | 102,272             | 2,077,745 | 46,122,945    | 4,668,546             | 52,971,508          | 0.063                 |
| 2022  | 74,582              | 4,284,393 | 51,861,452    | 472,426               | 60,576,014          | 0.143                 |
| 2023  | 71,776              | 4,031,263 | 60,812,306    | 4,337,549             | 69,252,894          | 0.143                 |

المصدر/ اعدتها الباحثة اعتماداً على النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (2004-2023)

#### رابعاً: تحليل الأهمية النسبية لأنواع الائتمان النقدي في العراق (٢٠٢٣-٢٠٠٤)

##### ١. الاتجاه العام للأهمية النسبية:

تظهر البيانات المجمعة للأهمية النسبية لأنواع الائتمان النقدي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٣ تغييرات ملحوظة في هيكل الائتمان. يمكن تقسيم هذه الأنواع إلى أربعة فئات رئيسية: الأوراق التجارية المخصومة، المكشوف، القروض والسلف، والديون المتأخرة التسديد.

##### ٢. تحليل المكونات الرئيسية:

الأوراق التجارية المخصومة: بدأت نسبة الأوراق التجارية المخصومة من ٥٪ في ٢٠٠٤ وبدأت تتناقص تدريجياً إلى ١٠٪ في ٢٠٢٣.

التحليل: هذا الانخفاض يعكس تراجع اعتماد البنوك على الأوراق التجارية كأداة تمويل، مما قد يشير إلى زيادة الاعتماد على أنواع أخرى من التمويل أو تحسين قدرة الشركات على تلبية احتياجاتها التمويلية من خلال مصادر أخرى.

المكشوف: كانت نسبة المكشوف في البداية مرتفعة، حيث بلغت ٣٦,١٠٪ في ٢٠٠٤، لكنها تراجعت بشكل ملحوظ إلى ٥,٨٢٪ في ٢٠٢٣.

التحليل: يُشير هذا الانخفاض إلى تحسين إدارة المخاطر من قبل المصارف، حيث بدأوا يتجهون نحو تقليل المديونية قصيرة الأجل، مما يعكس تحسن في استراتيجيات الإقراض والرقابة على الائتمان.

القروض والسلف: ارتفعت نسبة القروض والسلف بشكل مستمر من (٥٨,٩٠٪) في ٢٠٠٤ إلى (٨٧,٧٩٪) في ٢٠٢٣، مما يجعلها أكبر مكون في هيكل الائتمان.

التحليل: يُظهر هذا الاتجاه زيادة الاعتماد على القروض والسلف كوسيلة رئيسية للتمويل، مما يشير إلى أن المصارف تفضل منح التمويل في شكل قروض طويلة الأجل بدلاً من اعتمادها على المكشوف.

الديون المتأخرة التسديد: بينما كانت الديون المتأخرة التسديد غير موجودة في السنوات الأولى، بدأت تظهر تدريجياً وبلغت نسبتها إلى (12.63٪) في 2018، ثم انخفضت إلى (6.26٪) في 2023.

التحليل: يمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى تحسين الرقابة على الائتمان والتوجه نحو السياسات النقدية الأكثر انضباطاً. ومع ذلك، يجب أن يُؤخذ في الاعتبار أن وجود نسبة من الديون المتأخرة قد يشير إلى ضعف في القدرة على السداد من قبل بعض المقترضين.

جدول (٢): الأهمية النسبية لأنواع الائتمان النقدي في العراق (2004-2023)

| السنة | المجموع (%) | الديون المتأخرة التسديد (%) | القروض والسلف (%) | المكشوف (%) | أوراق تجارية مخصصة (%) |
|-------|-------------|-----------------------------|-------------------|-------------|------------------------|
| 2004  | 100         | ---                         | 58.90             | 36.10       | 5.00                   |
| 2005  | 100         | ---                         | 42.21             | 53.76       | 0.40                   |
| 2006  | 100         | ---                         | 54.00             | 43.40       | 2.61                   |
| 2007  | 100         | ---                         | 59.47             | 38.63       | 1.90                   |
| 2008  | 100         | ---                         | 78.00             | 20.71       | 1.32                   |
| 2009  | 100         | ---                         | 75.73             | 22.89       | 1.38                   |
| 2010  | 100         | 2.34                        | 82.83             | 13.77       | 1.04                   |
| 2011  | 100         | 2.26                        | 75.15             | 21.63       | 0.95                   |
| 2012  | 100         | 1.75                        | 80.34             | 17.23       | 0.67                   |
| 2013  | 100         | 6.66                        | 82.46             | 10.27       | 0.61                   |
| 2014  | 100         | 6.92                        | 82.64             | 9.91        | 0.54                   |
| 2015  | 100         | 8.39                        | 82.39             | 8.77        | 0.42                   |
| 2016  | 100         | 8.99                        | 82.34             | 8.25        | 0.41                   |
| 2017  | 100         | 11.43                       | 81.59             | 6.19        | 0.78                   |
| 2018  | 100         | 12.63                       | 80.93             | 5.70        | 0.74                   |
| 2019  | 100         | 9.85                        | 84.23             | 5.73        | 0.20                   |
| 2020  | 100         | 8.91                        | 86.40             | 4.55        | 0.14                   |
| 2021  | 100         | 8.82                        | 87.06             | 3.92        | 0.19                   |
| 2022  | 100         | 0.78                        | 85.62             | 7.07        | 0.12                   |
| 2023  | 100         | 6.26                        | 87.79             | 5.82        | 0.10                   |

المصدر/ اعدتها الباحثة اعتماداً على النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023)

#### خامساً: العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية وحجم الائتمان النقدي في العراق للمدة (2023-2004).

يُظهر الجدول تطور أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) وتفاعلها مع حجم الائتمان والنمو الاقتصادي في العراق. وبالرغم من التذبذبات الملحوظة، فإن الاتجاه العام يشير إلى توسع كبير في الائتمان المصرفي على مدى العقدين الماضيين، يقابله تغير في السياسات النقدية وفق الظروف الاقتصادية والأمنية، فضلاً عن تأثيرات أسعار النفط وسياسات الحكومة المالية.

فيما يلي عرض تحليلي لجدول الأدوات الكمية للسياسة النقدية وحجم الائتمان في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)، مع توضيح أبرز المتغيرات والعلاقات فيما بينها:

#### ١- سعر فائدة البنك المركزي (CBI Policy Rate)

يظهر من الجدول أن سعر الفائدة شهد تذبذباً واضحاً خلال الفترة.

- (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ارتفع سعر الفائدة من ٦٪ في ٢٠٠٤ إلى ٢٠٪ في ٢٠٠٧، وهو ما يعكس توجه البنك المركزي لمحاربة التضخم المتزايد في تلك الفترة أو التحكم في السيولة بشكل صارم.

- (٢٠٠٨-٢٠١٠) انخفض السعر تدريجياً (١٦,٧٥٪ في ٢٠٠٨ ثم ٨,٨٣٪ في ٢٠٠٩ إلى ٦,٢٥٪ في ٢٠١٠)، في مسعى للسيطرة على تداعيات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وتحفيز النشاط الاقتصادي.

- (٢٠١١-٢٠١٩) حافظ على معدلات منخفضة نسبياً (٦٪ ثم ٤٪ لاحقاً)، انسجاماً مع السياسة النقدية التوسعية لدعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الإقراض.

- (٢٠٢٠-٢٠٢٣) استمر عند مستوى ٤٪ حتى ٢٠٢٢، ثم ارتفع إلى ٧,٥٪ في ٢٠٢٣، ما قد يعكس محاولة البنك المركزي مواكبة الضغوط التضخمية العالمية وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً.

#### ٢- الاحتياطي القانوني (Legal Reserve) ونسبته

شهد تغيراً كبيراً خلال الفترة؛ إذ ارتفع من نحو ١,٦ تريليون دينار في ٢٠٠٤ إلى قرابة ١٨,٦ تريليون دينار في ٢٠٢٣. يعكس هذا الارتفاع نمو الودائع المصرفية عموماً في الجهاز المصرفي.

#### نسبة الاحتياطي القانوني: ٢٠ -

- من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١١ ثبات عند ٢٠٪ من (٢٠١٢-٢٠١٤) ارتفعت النسبة إلى ٢٥٪؛ إذ يبدو أن البنك المركزي حينها كان يسعى لتشديد السياسة النقدية والتحكم في التوسع الائتماني عبر رفع النسبة. من (٢٠١٥-٢٠٢٢) هبطت إلى ١٥٪؛ وذلك في

إطار تحفيز المصارف على التوسع في الإقراض ودعم النشاط الاقتصادي، خصوصاً مع هبوط أسعار النفط وتراجع الإيرادات العامة بعد ٢٠١٤. وفي (٢٠٢٣) ارتفعت مجدداً إلى ١٨٪، كإشارة لضبط السيولة والحد من المخاطر التضخمية.

### ٣- عمليات السوق المفتوحة:

#### السندات والحوالات:

في السنوات الأولى (٢٠٠٤-٢٠١٤) لم تُرصد سندات بالحجم الكبير أو كانت القيمة تساوي صفراً (لعدم توافر البيانات أو عدم استخدام هذه الأداة بشكل فعلي)، فيما كان التركيز على حوالات الخزانة (T-Bills). ابتداءً من ٢٠١٥: نجد إدراجاً واضحاً لإصدارات السندات والحوالات معاً، في السنوات الأخيرة، بدأ البنك المركزي باستخدام عمليات السوق المفتوحة كوسيلة لإدارة السيولة في السوق وهذا يدل على توجه لاستخدام أكثر تنوعاً للأدوات المفتوحة لضبط السيولة وتمويل العجز الحكومي.

#### ٤- حجم الائتمان النقدي:

نمو الائتمان: بدأ من مستوى منخفض نسبياً (نحو ٨٢٤ مليار دينار في ٢٠٠٤) ليصل إلى أكثر من (٦٩ تريليون دينار في ٢٠٢٣)، وهذا يعكس التطور في القطاع المصرفي وزيادة قدرة البنوك على توفير التمويل فضلاً عن زيادة الطلب على الائتمان. معدل النمو السنوي للائتمان متذبذب؛ إذ نجده مرتفعاً نسبياً في بعض السنوات (مثل ١,٠٨٣ في ٢٠٠٥، التي قد تشير إلى نحو ١٠,٨٣٪ إن كانت تُحتسب بطريقة المضاعف) ومنخفضاً في سنوات أخرى. على سبيل المثال، كان (٠,٠١٢ في ٢٠١٦) (١,٢٪ تقريباً)؛ ما يعكس تباطؤاً ملحوظاً في التوسع الائتماني خلال تلك السنة، ربما بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي مرّ بها البلد.

جدول (٣): الأدوات الكمية للسياسة النقدية وحجم الائتمان في العراق للمدة (2004-2023)

| السنة | سعر الفائدة<br>البنك (%) | رصيد الاحتياطي<br>القانوني (مليون<br>دينار) | نسبة<br>الاحتياطي<br>القانوني (%) | عمليات السوق المفتوحة  |                         |            | حجم الائتمان<br>النقدي (مليون<br>دينار) | معدل النمو<br>السنوي<br>(%) |
|-------|--------------------------|---------------------------------------------|-----------------------------------|------------------------|-------------------------|------------|-----------------------------------------|-----------------------------|
|       |                          |                                             |                                   | سندات (مليون<br>دينار) | حوالات (مليون<br>دينار) | المجموع    |                                         |                             |
| ٢٠٠٤  | 6                        | 1604537                                     | 20                                | /                      | ١٢٤٢٠٢٣                 | 1242023    | 824,673                                 | -----                       |
| ٢٠٠٥  | 6.33                     | 2965526                                     | 20                                | /                      | ١٢٠٠٠٧٠                 | 1200070    | 1,717,450                               | 1.083                       |
| ٢٠٠٦  | 10.41                    | 4078106                                     | 20                                | /                      | ٢٥١٥٠٠                  | 251500     | 2,664,898                               | 0,552                       |
| ٢٠٠٧  | 20                       | 12084441                                    | 20                                | /                      | ٥١٩٠٠٠                  | 519000     | 3,459,020                               | 0,298                       |
| ٢٠٠٨  | 16.75                    | 19993802                                    | 20                                | /                      | ٥٠٠٠٥٠                  | 500050     | 4587454                                 | 0,326                       |
| ٢٠٠٩  | 8.83                     | 9416761                                     | 20                                | /                      | ٤٤٧٨٥٣٠                 | 4478530    | 5690062                                 | 0,240                       |
| ٢٠١٠  | 6.25                     | 7155093                                     | 20                                | /                      | ٥٢٢٥٢٨٧                 | 5225287    | 11721535                                | 1,060                       |
| ٢٠١١  | 6                        | 7814853                                     | 20                                | /                      | ٣٨٩١٣٤٠                 | 3891340    | 20,344,076                              | ٠,٧٣٦                       |
| ٢٠١٢  | 6                        | 8624023                                     | 25                                | /                      | ٣٣٩٢٠٠٠                 | 3392000    | 28438688                                | ٠,٣٩٨                       |
| ٢٠١٣  | 6                        | 9626882                                     | 25                                | /                      | ١٥٠٠٠٣٠                 | 1500030    | 29952012                                | ٠,٠٥٣                       |
| ٢٠١٤  | 6                        | 10576103                                    | 25                                | /                      | ٧٠٦٤٥٠٠                 | 7064500    | 34123067                                | ٠,١٣٩                       |
| ٢٠١٥  | 6                        | 9390493                                     | 15                                | ١٤٥٢٥                  | ١٩٣١١٧٠٤                | 19326229   | 36752686                                | ٠,٠٧٧                       |
| ٢٠١٦  | 4.33                     | 8707551                                     | 15                                | ١٦٩٦٩٤٥                | ٣٢٧٦٣٥٥٤                | 34460499   | 37,180,123                              | ٠,٠١٢                       |
| ٢٠١٧  | 4                        | 6,505,171                                   | 15                                | ٢٦٨٢٤٢٠                | ٣٢٩٤٦٢٤                 | 5977044    | 37,952,829                              | ٠,٠٢١                       |
| ٢٠١٨  | 4                        | 10409660                                    | 15                                | ٩53,189                | ٢٨٤١٣١٦٧                | 30366356   | 38,486,947                              | ٠,٠١٤                       |
| ٢٠١٩  | 4                        | 9,580,388                                   | 15                                | 1,921,217              | 26,003,304              | 27924521   | 42,052,511                              | ٠,٠٣٧                       |
| ٢٠٢٠  | 4                        | 9,193,395                                   | 15                                | 1,916,521              | 46,106,011              | 48022532   | 49,817,737                              | 0.184                       |
| ٢٠٢١  | 4                        | 11,014,941                                  | 15                                | 2,097,818              | 50,296,123              | 52393941   | 52,971,508                              | 0.063                       |
| ٢٠٢٢  | 4                        | 12,803,677                                  | 15                                | 2,031,116              | 50,130,126              | 52161242   | <b>60,576,391</b>                       | 0.143                       |
| ٢٠٢٣  | 7.5                      | 18,644,851                                  | 18                                | 1,980,200              | 44,983,928              | 48,964,128 | 69,252,894                              | 0.143                       |

المصدر: اعدتها الباحثة اعتماداً على النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023).

المبحث السادس  
الجانب العملي / القياسي

هذا الجانب يختص بقياس و تحليل أثر الأدوات السياسية النقدية على حجم الأتمان في العراق للمدة (2004-2023) وتقسم هذا المبحث الى الفقرات الآتية :

أولاً: وصف المتغيرات ونماذج المعتمدة :

يعد وصف المتغيرات والنموذج المستخدم من اهم مراحل الاقتصاد القياسي ، وفيما يخص بالبحث الحالي على النحو الآتي :

النموذج

$$VC_t = B_0 - LRBB_1 - IRB_2 - OMOB_3 + U_t$$

حيث ان :

VC = حجم الائتمان النقدي

LRB = رصيد الاحتياطي القانوني

IR = سعر الفائدة

OMO = عمليات السوق المفتوحة

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي

وسوف يتم الاستعانة بأهم الاختبارات الاقتصادية والقياسية والإحصائية الشائعة و على النحو الآتي:

مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة :

يمكن فحص و توصيف عام لمتغيرات البحث من حيث طبيعتها واتجاهاتها في هذه المرحلة، والجدول التالي يبين نتائج بعض المؤشرات :

جدول (4): نتائج اختبار بعض المؤشرات الاحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

| المؤشرات الاحصائية | حجم الائتمان النقدي | سعر الفائدة | الاحتياطي القانوني | عمليات السوق المفتوحة |
|--------------------|---------------------|-------------|--------------------|-----------------------|
| Mean               | 28598334            | 10.58415    | 18.15359           | 18.05313              |
| Median             | 10.96057            | 10.69001    | 18.16478           | 18.13951              |
| Minimum            | 9.787515            | 9.881037    | 17.31149           | 17.08793              |
| Maximum            | 11.67882            | 11.05596    | 18.90124           | 18.59571              |
| Std. Dev.          | 0.503822            | 0.364137    | 0.421747           | 0.454397              |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2023) باستخدام البرنامج 12 E-views

يمكن تحليل متغيرات البحث خلال المدة (2004-2023) على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي E-views12 على النحو الآتي:

١- يبلغ المتوسط الحسابي لحجم الائتمان النقدي (28,598,334)، وهو يعكس القيمة المتوسطة لحجم الائتمان النقدي خلال الفترة الزمنية المدروسة. أما الوسيط (Median)، فقد سجل (10.96057)، مما يعني أن هذه القيمة تقسم البيانات إلى نصفين متساويين. بالنسبة لأدنى وأعلى القيم المسجلة، فإن أدنى قيمة (Minimum) بلغت 9.787515، بينما كانت أعلى قيمة (Maximum) 11.67882. أما الانحراف المعياري (Standard Deviation)، فقد بلغ 0.503822، مما يدل على وجود تباين طفيف في حجم الائتمان النقدي حول القيمة المتوسطة.

2- "بلغ المتوسط الحسابي لسعر الفائدة 10.58415، وهو يعكس المعدل المتوسط لسعر الفائدة خلال الفترة الزمنية المدروسة. أما الوسيط (Median)، فقد بلغ (10.69001)، وهي القيمة التي تقسم البيانات إلى نصفين متساويين عند ترتيبها من الأدنى إلى الأعلى. فيما يتعلق بأدنى وأعلى القيم المسجلة، فإن أدنى قيمة (Minimum) هي 9.881037، بينما سجلت أعلى قيمة (Maximum) 11.05596 مسجلة لسعر الفائدة. والانحراف المعياري (Std. Dev.) (0.364137) يقيس مدى تباين القيم حول المعدل المتوسط لسعر الفائدة. الانحراف المعياري هنا يشير إلى تباين متوسط نسبياً في سعر الفائدة.

٣- "بلغ المتوسط الحسابي للاحتياطي القانوني (18.15359)، وهو يعكس المعدل المتوسط لقيمة الاحتياطي القانوني عبر الفترة الزمنية المدروسة. أما الوسيط (Median) فقد بلغ (18.16478). فيما يتعلق بالقيم القصوى، فإن أدنى قيمة (Minimum) للاحتياطي القانوني سجلت (17.31149)، بينما بلغت أعلى قيمة (Maximum) 18.90124. أما الانحراف المعياري (Std. Dev.) فقد بلغ 0.421747، مما يشير إلى تباين معتدل في قيمة الاحتياطي القانوني.

"٤- بلغ المتوسط الحسابي لعمليات السوق المفتوحة 18.05313، وهو يعكس المعدل المتوسط لهذه العمليات خلال الفترة الزمنية المدروسة. أما الوسيط (Median)، فقد سجل (18.13951)، وهي القيمة التي تقسم البيانات إلى نصفين متساويين عند ترتيبها من الأدنى إلى الأعلى. فيما يتعلق بأدنى وأعلى القيم المسجلة، فإن أدنى قيمة (Minimum) هي (17.08793)، بينما سجلت أعلى قيمة 18.59571 (Maximum) أما الانحراف المعياري (Std Dev)، فقد بلغ (0.454397)، مما يشير إلى وجود تباين معتدل في قيم عمليات السوق المفتوحة.

التباين والتوزيع: جميع المتغيرات تظهر تبايناً معتدلاً حول المتوسطات، بناءً على قيم الانحراف المعياري. الانحراف المعياري الأقل يشير إلى تباين أقل حول المعدل المتوسط، بينما الانحراف المعياري الأعلى يشير إلى تباين أكبر. الوسيط مقابل المتوسط: في معظم الحالات، يبدو أن الوسيط قريب من المتوسط، مما يشير إلى توزيع البيانات الذي قد يكون قريباً من التوزيع الطبيعي. هذا يعني أنه لا يوجد انحراف كبير في البيانات عن المركز. الحدود العليا والدنيا: قيم الحد الأدنى والحد الأقصى توفر نظرة على مدى نطاق القيم المسجلة لكل متغير. وجود فجوة كبيرة بين الحد الأدنى والحد الأقصى يمكن أن يشير إلى تباين كبير في البيانات.

#### ثانياً: الثبات والاستقرارية (Stationary test /Unit root test)

ان موضوع الثبات والاستقرار في البيانات والمتغيرات من الافتراضات الأساسية في النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة وليبيان معرفة ان السلسلة مستقرة او غير مستقرة. الثبات والاستقرارية تلعب دوراً أساسياً في دراسات قياسية وخصوصاً دراسات المتعلقة بالبيانات السلاسل الزمنية. وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة التي يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات (فريد، ٢٠١٧: ١٤) (الرشيدي، ٢٠٠٥: ١٨)، الا ان كل من (Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron) من بين المؤشرات الأكثر استخداماً. لبيان مدى الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة تعرض نتائج التحليل في الجدول (5):

جدول (٥): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمد

| المتغيرات             |  | ADF at First Difference |        | ADF at Level |        |
|-----------------------|--|-------------------------|--------|--------------|--------|
|                       |  | Intercept               | Trend  | Intercept    | Trend  |
| الأمان النقدي         |  | 0.0000                  | 0.0000 | 0.9649       | 0.4405 |
| سعر الفائدة           |  | 0.0000                  | 0.0000 | 0.4201       | 0.4006 |
| الاحتياطي القانوني    |  | 0.0000                  | 0.0000 | 0.3140       | 0.4679 |
| عمليات السوق المفتوحة |  | 0.0000                  | 0.0000 | 0.8078       | 0.2170 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (1990-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

#### اختبار السكون للسلاسل الزمنية

اختبار سكون السلاسل الزمنية يُستخدم للكشف عن وجود الانحدار الزائف، حيث يُعتبر عدم السكون مؤشراً على وجود جذر وحدة (Unit Root) في السلسلة الزمنية. يتم التأكد من ذلك باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller). تشير النتائج الموضحة في الجدول (٥) أن جميع المتغيرات (الأمان النقدي، سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) غير ساكنة عند المستوى، وتصبح ساكنة عند الفرق الأول، ويمكن القول إن جميع المتغيرات المدروسة هي من الرتبة الأولى I(1)، بمعنى أنها تحتاج إلى فرق أول كي تصبح ساكنة. بالتالي فإنها متغيرات من الدرجة الأولى I(1).

#### ثالثاً: الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation)

إن الارتباط بين المتغيرات في غاية الأهمية لأنها تعني تقدير درجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر حيث وتتراوح معاملات الارتباط بين صفر و واحد بإشارة موجبة أو سالبة. وتشير القيم التي تقترب من (١) الى وجود ارتباط قوي نسبياً أما تلك التي تقترب من صفر فتشير إلى ارتباط ضعيف نسبياً (بخيت وفتح الله، 2006: ٩٦-٩٧). لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات مبحوثة نستعين بالجدول (6):

جدول (٦): نتائج اختبار (Correlation) لظهور علاقات الارتباطية بين متغيرات النموذج

| نموذج حجم الأمان النقدي |                |             | المتغيرات               |
|-------------------------|----------------|-------------|-------------------------|
| نوع العلاقة             | مستوى الارتباط | حجم العلاقة |                         |
| علاقة ضعيفة             | ضعيف           | 0.4303      | رصيد الاحتياطي القانوني |
| علاقة سلبية متوسطة      | متوسط سلبي     | -0.5658     | سعر الفائدة             |
| علاقة ايجابية جيدة      | ايجابي         | 0.8652      | عمليات السوق المفتوحة   |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12



يوضح جدول الارتباط (6) أن حجم الائتمان النقدي في العراق خلال المدة (2004-2023) يرتبط سلباً بسعر الفائدة (علاقة عكسية متوسطة) ويرتبط إيجاباً بكل من رصيد الاحتياطي القانوني (علاقة موجبة ضعيفة) وعمليات السوق المفتوحة (علاقة موجبة قوية). تُعزز هذه النتائج الرؤية العامة حول دور العمليات النقدية المختلفة في التأثير على حجم الائتمان.

ومن خلال نتائج الجدول الأعلى يتضح أن

رصيد الاحتياطي القانوني: قد يُشير الارتباط الموجب إلى أن ارتفاع الاحتياطيات القانونية (والتي تعكس زيادةً في ودائع البنوك بالتالي) يترافق مع تزايد في حجم الائتمان الممنوح. ومع ذلك، تظل العلاقة ضعيفة؛ ما يدل على أن زيادة الاحتياطي القانوني لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في الائتمان، إذ إن فرض نسبة احتياطي أكبر قد يقلل من قدرة البنوك على الإقراض من جانب آخر.

رصيد الاحتياطي القانوني: قد يُشير الارتباط الموجب إلى أن ارتفاع الاحتياطيات القانونية (والتي تعكس زيادةً في ودائع البنوك بالتالي) يترافق مع تزايد في حجم الائتمان الممنوح. ومع ذلك، تظل العلاقة ضعيفة؛ ما يدل على أن زيادة الاحتياطي القانوني لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في الائتمان، إذ إن فرض نسبة احتياطي أكبر قد يقلل من قدرة البنوك على الإقراض من جانب آخر.

سعر الفائدة: العلاقة السالبة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان تتسق مع النظرية الاقتصادية التي تفيد بأنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة، زادت تكلفة الاقتراض وانخفض الطلب على الائتمان، والعكس صحيح. كونها علاقة متوسطة وليست مرتفعة جداً قد يُشير إلى أن حجم الائتمان يتأثر بعدة عوامل أخرى أيضاً (كالسيولة، ثقة المقترضين، الظروف الأمنية والاقتصادية، وغيرها)، وليس بسعر الفائدة وحده.

عمليات السوق المفتوحة: تشير قوة هذا الارتباط إلى أن التوسع في عمليات السوق المفتوحة (ضخ أو سحب السيولة عبر شراء وبيع السندات والحوالات) يرتبط ارتباطاً كبيراً بحجم الائتمان المتاح في الاقتصاد. كلما كانت هناك عمليات واسعة (خاصة إذا تم الشراء من المصارف بضخ سيولة)، قد يرتفع حجم الائتمان الذي تستطيع المصارف تقديمه للقطاع الخاص والحكومة.

رابعاً: التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Co-integration test.)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة و الارتباط بين المتغيرات المستخدمة. فإن اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة، ومن الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حتى يسمح بإجراء التقدير للنموذج (الرشد ومحمود، ٢٠١٠: ص ٦٣). وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (7).

جدول (٧): نتائج اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

| Trace Statistic | Critical Value 0.05 | Max-Eigen Statistic | Critical Value 0.05 | المتغيرات                   |
|-----------------|---------------------|---------------------|---------------------|-----------------------------|
| 237.1739        | 0.0000              | 184.229             | 0.000               | حجم الائتمان النقدي (R)     |
| 52.9439         | 0.0003              | 30.573              | 0.0028              | عمليات السوق المفتوحة (O)   |
| 22.3708         | 0.0253              | 14.834              | 0.0727              | رصيد الاحتياطي القانوني (L) |
| 7.5360          | 0.1009              | 7.5360              | 0.1009              | سعر الفائدة (I)             |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

تُظهر نتائج اختبار جوهانسن أن كلاً من «حجم الائتمان النقدي (R)»، «عمليات السوق المفتوحة (O)»، «رصيد الاحتياطي القانوني (L)»، و«سعر الفائدة (I)» يمتلكون ثلاث علاقات تكاملية مشتركة. هذا يعني أن المتغيرات تشترك في توازن طويل الأجل، وايضاً أن هذه المتغيرات تتحرك معاً في الأمد الطويل، وتحافظ على توازن مشترك رغم إمكانية تذبذبها في الأمد القصير، وأن أي انحراف قصير الأجل عن هذا التوازن سيؤدي إلى تصحيح تلقائي للعودة إلى المسار طويل الأجل.

خامساً: تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

إن الهدف الرئيسي من تقدير هذا النماذج هو تحديد حجم العوامل المؤثرة على المتغير التابع وعلاقتها به، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على النموذج (ARDL) لكي تتوافق النتائج مع المنطوق الاقتصادي و تحقيق الفرضيات الاحصائية و القياسية، وبعد اختبار التكامل المشترك الخطوة الاولى لتأكد من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين المتغير المستقل والمتغير التابع، من خلال مقارنة قيمة (F-statistic) مع قيم الحدود العليا والتي تكون موزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة (روستم، 2021، ص 111)، ونتائج التقدير على النحو الآتي:

جدول (٨): نتائج اختبار الحدود (dsTestBoun) الخاص بنموذج ARDL

| نموذج حجم الائتمان النقدي |            |            |
|---------------------------|------------|------------|
| Test Statistic            | Value      | K          |
| F. Statistic              | 13.16147   | 3          |
| Critical Value Bonds Test |            |            |
| Significant Level         | I(0) Lower | I(1) Upper |
| %10                       | 2.37       | 3.2        |
| %5                        | 2.79       | 3.2        |
| 2.5                       | 3.15       | 4.08       |
| 1%                        | 3.65       | 4.66       |

المصدر: من إعداد الباحثه بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

تشير نتائج اختبار الحدود (F-Bounds) الواردة في الجدول (8) الخاص بنموذج حجم الائتمان النقدي إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى دلالة (1%)؛ إذ إن القيمة الإحصائية (13.16) تفوق بشكل ملحوظ الحد الأعلى (4.66) ضمن القيم الحرجة المعتمدة. وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين حجم الائتمان النقدي والمتغيرات المستقلة في النموذج، وتؤكد هذه النتيجة توافر دليل إحصائي قوي على وجود تكافؤ طويل المدى (Long-Run Equilibrium) في إطار نموذج ARDL المطبق على بيانات الفترة (2004-2023)؛ ما يتيح استخلاص استنتاجات أكثر موثوقية بشأن ديناميكية العلاقة بين حجم الائتمان النقدي وأدوات السياسة النقدية الأخرى على المدى الطويل.

جدول (9): تقديرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

| نموذج حجم الائتمان النقدي |                   |                          |                   |                             |
|---------------------------|-------------------|--------------------------|-------------------|-----------------------------|
| تقديرات قصيرة الأجل       |                   | تقديرات طويلة الأجل      |                   | Variables المتغيرات         |
| Prob.                     | Coefficient       | Prob.                    | Coefficient       |                             |
| القيمة الاحتمالية الحرجة  | المعاملات المقدرة | القيمة الاحتمالية الحرجة | المعاملات المقدرة |                             |
| 0.0000                    | 4.0509            | 0.0000                   | 0.7319            | L                           |
| 0.0000                    | -4370,238.0       | 0.0041                   | -309304.7         | I                           |
| 0.0000                    | 0.1818            | 0.0001                   | 0.0349            | O                           |
|                           |                   | 0.0000                   | -0.1922           | CointEq(-1)<br>نقطة التوازن |
|                           |                   | 0.0000                   | 3,781,290.0       | C الحد الثابت               |

المصدر: من إعداد الباحثه بالاعتماد على البيانات خلال المدة (1990-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

بناءً على نتائج الجدول، يتم تحليل تقديرات الأمد القصير والطويل كما يلي:

#### ١- رصيد الاحتياطي القانوني (L):

المتغير (L): بلغ معامل الأجل القصير (0.0731) (عند مستوى دلالة (p=0.0000)، ما يشير إلى أن زيادة رصيد الاحتياطي القانوني بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة حجم الائتمان النقدي بنحو (0.73) وحدة في الأجل القصير، مع دلالة إحصائية عالية. أما في الأمد الطويل ارتفع المعامل إلى (4.509) (p=0.0000)، ما يبرز دوراً أقوى بكثير لرصيد الاحتياطي القانوني في دعم حجم الائتمان النقدي على المدى الطويل مقارنةً بالأجل القصير.

#### ٢- سعر الفائدة (I):

لمتغير (I): جاء المعامل سالباً (-309,304.7) وبمستوى دلالة (p=0.0041). وهذا يعني أن ارتفاع سعر الفائدة بوحدة واحدة يسهم في خفض حجم الائتمان النقدي بحوالي 309 آلاف وحدة في المدى القصير؛ وذلك ينسجم مع النظريات الاقتصادية التي تبين الأثر العكسي لسعر الفائدة على الائتمان. في الأمد الطويل بقيت العلاقة سلبية وبمعامل أكبر (-4,370,237.0) مع معنوية عالية (p=0.0000)، ما يشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بقدر معين تُفضي إلى انخفاض ملموس في حجم الائتمان النقدي عند النظر إلى الأثر التراكمي طويل الأمد.

#### ٣- عمليات السوق المفتوحة (O):

سجل معامل موجباً (0.0349) دالاً إحصائياً (p=0.0001)، ما يدل على أن توسع عمليات السوق المفتوحة أو زيادة قيمتها يؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الائتمان في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل ازدادت قوة العلاقة الإيجابية إلى (0.1818) (p=0.0000)، متسقة مع أثر أكبر وأشمل لعمليات السوق المفتوحة في تحفيز الائتمان المصرفي على المدى الطويل. معامل تصحيح الأخطاء: (Coint Eq(-1))

هذا هو معامل تصحيح الخطأ في نموذج الانحدار ذو المصحح للخطأ (ECM). كون المعامل سالباً ومعنوياً إحصائياً يدل على أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن النموذج يصحح قراب (19.22%) من اختلال التوازن (الفجوة) في كل فترة. أي إذا حدث انحراف عن مستوى التوازن، فإن حوالي 19% من هذا الانحراف يتم تصحيحه في الفترة اللاحقة ليعود النموذج إلى مسار التوازن في الأجل الطويل. بمعنى أن العودة إلى التوازن ليست سريعة جداً وليست بطيئة للغاية، بل تجري بوتيرة معتدلة.

#### الثابت (C):

القيمة = 3,781,290 ( $p=0.0000$ )، وتشير إلى متوسط القيمة المتوقعة لحجم الائتمان النقدي في حال ثبات باقي العوامل، كون هذا المعامل معنوياً عند مستوى مرتفع من الثقة يدل على أهميته في تفسير التغيرات الأساسية في النموذج.

#### سادساً: الاختبارات التشخيصية لمصادقية النماذج المعتمدة (Diagnostic tests)

في سبيل أن تكون تقديرات معاملات النماذج أكثر دقة ويعتمد عليها أصحاب القرار، وكذلك لإمكان استخدام النماذج المقدر للتنبؤ، اعتمد هذا البحث على اختبارات تصديقية وتشخيصية عدة على النحو الآتي:

#### الاختبارات التصديقية: Statistical Tests

وكما نلاحظ هنالك عديد من الاختبارات تصديقية لفحص جودة النماذج المستخدمة إلا أن أهمها هي ( $R^2$  Adjusted) و ( $R^2$ ), F-test, SSR, Std. Error, AIC (روستم، يعقوب، أحمد ٢٠٢٣، ص ١٦٥) والجدول الآتي يبين القيم والدلالات المعنوية لبعض هذه الاختبارات.

جدول (١٠): نتائج الاختبارات التصديقية للنموذج المقدر

| النماذج                  | حجم الائتمان النقدي    |
|--------------------------|------------------------|
| الاختبارات والمؤشرات     | النتائج / القيم        |
| R-Squared                | 0.996732               |
| Adjusted R2              | 0.99627175             |
| F- statistic             | 2167.41443<br>0.0000   |
| S.E of regression<br>SSR | 1232588.58<br>3.02E+14 |
| AIC                      | 31.00548               |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

من الجدول اعلاه يتضح:

تحليل نتائج الاختبارات التصديقية للنموذج المقدر:

#### معامل التحديد ( $R^2$ ):

بلغت قيمته حوالي (0.9967)، مما يشير إلى أن النموذج يفسر نحو 99.67% من التغيرات في المتغير التابع (حجم الائتمان النقدي). وهذه نسبة مرتفعة تعكس ملاءمة عالية للنموذج.

#### معامل التحديد المعدل ( $R^2$ Adjusted):

بلغ قرابة (0.9963)، وهو قريب جداً من ( $R^2$ ) الأصلي؛ ما يؤكد أن ارتفاع قيمة  $R^2$  ليس مبالغاً فيه بسبب عدد المتغيرات المستقلة، وأن النموذج يظل قوياً بعد ضبطه لعدد المتغيرات.

#### إحصائية (F-Statistic):

اختبار F وقيمته الإحصائية.

كانت قيمة الإحصاء F نحو (2167.414) مع مستوى دلالة ( $p=0.0000$ ). هذه القيمة الكبيرة والدالة إحصائياً تؤكد معنوية النموذج ككل، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بشكل جوهري في المتغير التابع.

#### تفسير قيمتي S.E of Regression و SSR :

على الرغم من أن قيمة ( $SSR$ ) كبيرة عددياً، فإن ارتفاع معامل التحديد ( $R^2$ ) يشير إلى أن هذه القيمة منخفضة نسبياً مقارنة بالتباين الكلي في حجم الائتمان النقدي.

أما قيمة الخطأ القياسي للانحدار (S.E) تُبين متوسط مقدار الخطأ الذي يقع فيه النموذج عند التنبؤ؛ وإذا قورنت بحجم البيانات وكانت مناسبة، فإن هذا يعكس ملاءمة جيدة للنموذج.

## معيار معلومات أكايك (AIC):

بلغ حوالي (31.005) يُستخدم هذا المؤشر للمفاضلة بين النماذج المختلفة؛ فكلما انخفضت قيمة (AIC)، كان النموذج أفضل من حيث الموازنة بين الدقة وتعقيد النموذج. القيمة هنا مقبولة بالنظر إلى حجم البيانات وعدد المتغيرات. توضح المؤشرات مجتمعة قوة النموذج وملاءمته العالية لبيانات الدراسة، إذ يتمتع بقيمة مرتفعة لمعامل التحديد واختبار F عالي الدلالة الإحصائية، مما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في حجم الائتمان النقدي. كما أن قيمة (Adjusted R2) المرتفعة تُعزز الثقة في صحة النموذج وعدم تضخم قوته الواضح فقط بسبب إضافة متغيرات كثيرة.

## الاختبارات التشخيصية: Econometric Problems Test

هنالك اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة التشخيص)، والجدول الآتي يوضح القيم المعنوية ودلالاتها لبعض هذه الاختبارات.

جدول (١١): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدرة

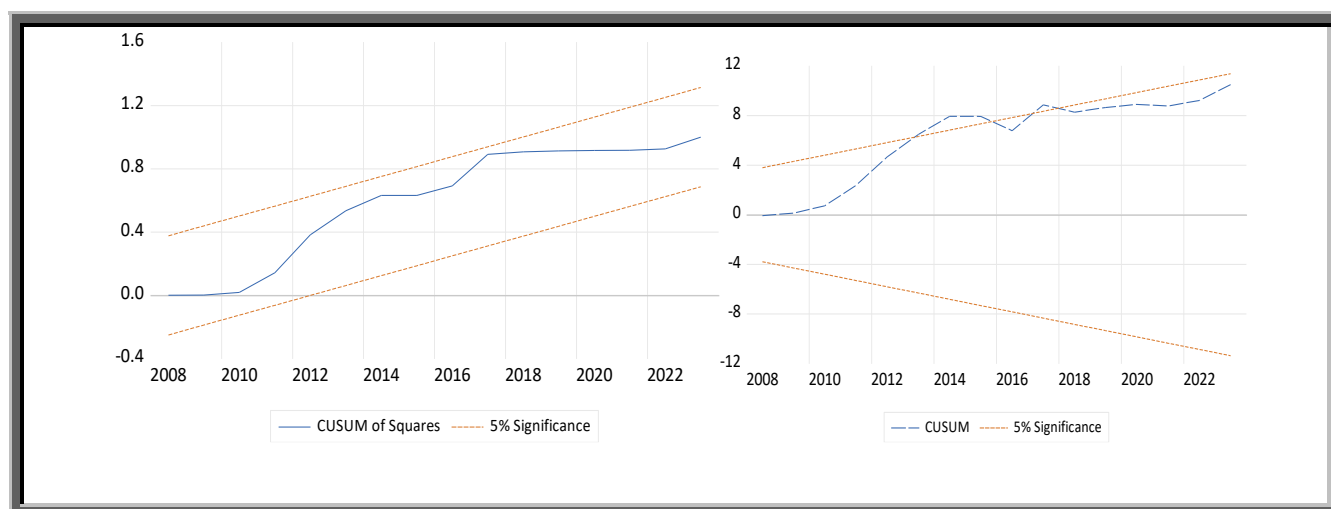
| نوع المشاكل القياسية   | الارتباط الذاتي | التعدد الخطي | التشخيص      | عدم تجانس التباين | عدم التوزيع الطبيعي |
|------------------------|-----------------|--------------|--------------|-------------------|---------------------|
| نوع الاختبارات للنماذج | LM              | VIF Centered | Ramsey RESET | ARCH              | Jarque-Bera         |
| حجم الأتمان النقدي     | 0.7342          | Less than 10 | 0.096761     | 0.1814            | 0.504               |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يتضح من الجدول (11) أن نموذج حجم الائتمان النقدي قد اجتاز بنجاح الاختبارات القياسية الرئيسية، إذ لم تظهر أي مشكلات جوهرية في الارتباط الذاتي، أو التعدد الخطي، أو عدم تجانس التباين، كما تم التأكد من تحقيق التوزيع الطبيعي للبواقي. فقد جاءت قيم المعلمات المقدرة (P-Value) أعلى من (0.05) وانخفضت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) عن 10، الأمر الذي يعزز موثوقية النموذج. كذلك أشارت النتائج التشخيصية إلى ثبات التباين وخلو النموذج من الارتباط الذاتي أو التعدد الخطي، بالإضافة إلى استيفائه شرط التوزيع الطبيعي. وأظهر اختبار رامسي RESET عدم وجود أي قصور هيكلية في النموذج، يمكن القول إن تقديرات النموذج موثوقة نسبياً لأغراض التحليل والاستدلال الإحصائي.

## سابعاً: استقرار المعلمات المقدرة (Stability Test/ CUSUM and CUSUM of Squares)

للتحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية في المعلمات المقدرة ضمن النماذج المستخدمة في هذا البحث، يُوصى بالاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية الملائمة، وأهمها اختبارات (CUSUM and CUSUM of Squares) و بالإضافة إلى تحليل المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة. تُعد هذه الاختبارات من أبرز الأدوات في هذا المجال (عارف، 2019: 9؛ نجا، 2014: 105). ويمكن توضيح نتائجها عبر الرسوم البيانية الآتية، المتعلقة بنموذج حجم الائتمان النقدي.



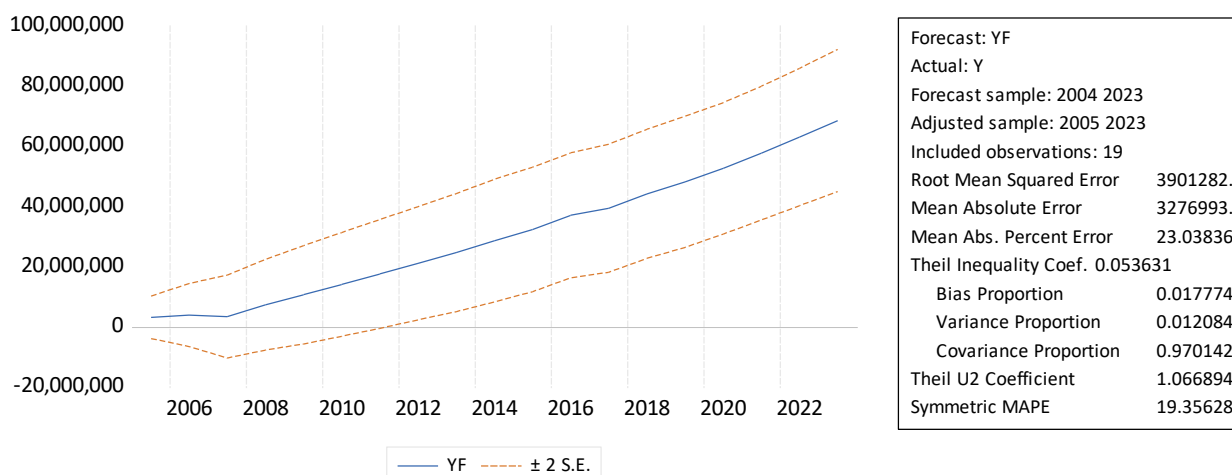
شكل (١): الأشكال البيانية لاستقرار المعلمات المقدرة في النموذج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يوفر الشكل البياني رؤية حول استقرار المعلمات المقدرة في نموذج حجم الائتمان النقدي خلال فترة الدراسة (2004-2023)، مما يشير إلى أن النموذج يقدم تقديرات ثابتة وموثوقة لحجم الائتمان النقدي خلال تلك الفترة. وأيضاً يعكس الشكل البياني استقراراً واضحاً في معاملات النموذج، ما يدعم الثقة في نتائج النموذج ويفيد في الاعتماد عليه كأداة تحليلية وداعمة لصناع القرار.

#### ثامناً: اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ :

الخطوة الأخيرة في بناء النموذج القياسي هي التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية. بما أن النموذج المقدر خالٍ من المشاكل القياسية وبياناته ومعامله مستقرة، يمكن الاعتماد عليه لأغراض التنبؤ. تم استخدام نموذج (ARIMA) للتنبؤ، وتعرض نتائج التحليل في الجدول التالي.



شكل (٢): اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج.

يبين الشكل أعلاه النموذج دقيق نسبياً حيث تظهر المؤشرات أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality Coefficient) بلغت (0.0536)، وهي قريبة من الصفر، وقيمة التباين المشترك (0,97)، نتائج جيدة مما يدل على كفاءة النموذج التنبؤي وجودة التنبؤ. الخط الأزرق (YF) يمثل القيم المتوقعة (Forecast). الخطوط الحمراء المتقطعة تمثل فاصل الثقة أو مجال الذي يتوقع أن تقع فيه القيم الحقيقية، أذاً بما أن القيم الحقيقية تقع ضمن فاصل الثقة، وهذا يدل على أن النموذج يمكن الاعتماد عليه بشكل عام.

#### استنتاجات

- 1- جميع العلاقات بين المتغيرات الثلاثة (سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) والائتمان النقدي تعتبر مقبولة من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية.
- 2- التوافق بين التفسير الاقتصادي والبيانات الإحصائية يعزز مصداقية النتائج. حيث تدعم العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والائتمان النقدي، وكذلك العلاقة الطردية بين الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة مع الائتمان النقدي.
- 3- تتفق النتائج مع النظريات الاقتصادية المعروفة. العلاقة الإيجابية المتوسطة بين حجم الائتمان النقدي والاحتياطي القانوني تعكس التأثير المعتدل للاحتياطات على الائتمان. العلاقة السلبية المتوسطة بين الائتمان وسعر الفائدة تدعم تأثير تكلفة الاقتراض. أما العلاقة الإيجابية القوية بين الائتمان وعمليات السوق المفتوحة فتؤكد دور السيولة في تحديد حجم الائتمان.
- 4- النموذج المقدم يظهر قدرة جيدة في تفسير التباين في حجم الائتمان النقدي، مع قيم عالية لـ Adjusted R-Squared و R-Squared، وقيمة F كبيرة. ومع ذلك، يشير الخطأ القياسي الكبير ومجموع المربعات المتبقية إلى وجود تباين غير مفسر قد يتطلب تحسين النموذج أو إضافة متغيرات جديدة. معيار AIC يؤكد كفاءة النموذج مقارنة بنماذج أخرى.
- 5- النتيجة تشير إلى وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة في نموذج ARDL، مما يعني أنها تتحرك معاً بشكل متوازن على المدى الطويل.

#### توصيات:

- 1- ينبغي على صانعي السياسات مراقبة هذه العلاقات بشكل دوري لتقييم فاعلية الإجراءات المتخذة في تحسين مستويات الائتمان النقدي.
- 2- يوصى بإجراء مزيد من الدراسات لاستكشاف العوامل الأخرى التي قد تساهم في تفسير التباين في حجم الائتمان النقدي، وذلك من خلال إضافة متغيرات جديدة لتحسين دقة النموذج.
- 3- نظراً لوجود تباين غير مفسر، ينبغي النظر في تحسين النموذج باستخدام تقنيات تحليل متقدمة أو تضمين متغيرات إضافية قد تساهم في تحسين تفسير النتائج.



- ٤- من المهم متابعة التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكبرى مثل سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة، حيث تؤثر بشكل مباشر على حجم الائتمان النقدي، وتقييم هذه التأثيرات بانتظام.
- ٥- بناءً على العلاقة القوية بين الائتمان النقدي وعمليات السوق المفتوحة، يُوصى بتعزيز استراتيجيات السيولة النقدية لتحقيق استقرار الائتمان وتوفير بيئة اقتصادية داعمة للنمو.
- ٦- نظراً لوجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة، يجب استمرارية مراقبة هذه العلاقة على المدى الطويل لضمان استقرار النظام المالي وتحقيق التوازن بين المتغيرات الاقتصادية.

## المصادر

### أولاً: المصادر العربية

#### أ- الكتب

- الجنابي، هيل عجمي، ورسلان، رمزي ياسين. (٢٠٠٩). النقود والمصارف (النظرية النقدية). دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. الدليمي، عوض فاضل. (١٩٩٢). النقود والبنوك. مطبعة جامعة الموصل.
- الرشيد، طارق محمد. (٢٠٠٥). المرشد في الاقتصاد القياسي والتطبيقي. مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان.
- الزغب، هيثم محمد. (٢٠٠٠). الإدارة والتحليل المالي. دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- السنهوري، محمد مصطفى. (٢٠١٣). إدارة البنوك التجارية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- المطيري، فهد. (٢٠١٧). آليات الرقابة الكيفية وتوجيه الائتمان في الاقتصاد الكلي. دار الفكر للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- بخيت، حسن علي، وفتح الله، سحر. (٢٠٠٦). الاقتصاد القياسي. اليازور للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- شامية، أحمد زهير. (٢٠٠٠). اقتصاديات النقود والمصارف. منشورات جامعة حلب.
- عامر، وحيد مهدي. اقتصاديات النقود والبنوك، ط ١، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١.
- عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٧). اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- عبد الفضيل، عادل. (٢٠١١). الائتمان والمدائبات. (الطبعة الثانية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- عبد القادر، السيد. (٢٠١٠). اقتصاديات النقود والبنوك. (الطبعة الأولى)، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- فريد، الطهراوي. (٢٠١٧). مطبوعات جامعية في الاقتصاد القياسي: محاضرات وأمثلة. مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البويرة، الجمهورية الجزائرية.
- كامل، فهمي حسين. (٢٠٠٦). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي. مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية.
- منهاجي، محمد علي. (٢٠١٩). التحليل الاقتصادي الكلي. الطبعة الأولى، دار كذا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٢٤.

#### ب- البحوث المنشورة في المجلات العلمية

- الجنابي، هيل، ورسلان، رمزي. (٢٠٠٩). السياسة النقدية والائتمان المصرفي في العراق: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ١٥ (٣)، ١٢٥-١٤٨.
- الحكيم، عبد الرحمن. (٢٠٠٨). دور عمليات السوق المفتوحة في التحكم بعرض النقود ومعدلات الائتمان: دراسة على بعض الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية، ٢٢ (١)، ١١-٢٨.
- الرشيد، طارق محمد ومحمود، سامية حسن (٢٠١٠)، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج (Eviews) نماذج انحدار لمعادلة الواحدة، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان.
- روستم، يهشام محمد، وأحمد، يونس علي. (٢٠٢٣). قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢). مجلة كوفاري كوردستاني بوليكولينيوي ستراتيجي، العدد (9).
- روستم، وآخرون. (٢٠٢٤). قياس أثر الموازنة العامة في الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢). مجلة جامعة كرميان، المجلد (١١)، العدد (1).
- طه، عمر هاشم. (٢٠١٣). دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح: دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٣)، العدد (2).
- قاسم، وآخرون. (٢٠١٥). مبادئ التمويل. منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- قاسم، علي، وآخرون. (٢٠١٥). أثر سعر الفائدة في توجيه الائتمان النقدي نحو القطاعات التنموية في العراق. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٧ (٢)، ١٨٣-١٩٤.
- نجا، علي عبد الوهاب (٢٠١٤)، العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مراحل الفترة (٢٠١٢-١٩٧٥) دراسة تحليلية قياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.
- نجيب، نعم الله وآخرون، ٢٠٠١، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١.

### ت- الرسائل والأطاريح الجامعية

الحكيم، ميثم فريد راضي. (٢٠٠٨). أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (١، ٢): دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية. رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

الراوي، وضاح عايد عبد محمد. (٢٠١٥). أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لعدد من الأطار العربية المختارة. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.

روستم، پمخشان محمد. (٢٠٢١). تقييم اقتصادي لكفاءة أداء معمل أسمنت بازيان للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة السليمانية.

سعيد، عبد السلام لفته. (٢٠٠٤). المخاطر الائتمانية وأثرها في سياسات الإقراض: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المقرضة. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

عارف، سامان علي. (٢٠١٩). تحليل اقتصادي لأثر تطبيق معيار (أيزو ٩٠٠١) في تحسين كفاءة أداء مشاريع صناعات تحويلية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨). رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية.

قطماوي، فاطمة. (٢٠١٦). أثر السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

### ث- النشرات الدورية

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٠) متاح على [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq) :  
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. التقرير السنوي للاستقرار المالي للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٠) متاح على [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq) :  
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. النشرات الإحصائية السنوية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٠) متاح على [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq) :

### ثانياً: المصادر العربية المترجمة

#### A- Books

- 1- Abdul Fadil, Adel (2011). Credit and Debts (2nd ed.), University House of Fikr Al-Jami'i, Alexandria, Egypt.
- 2- Abdul Hamid, Abdul Muttalib (2007). Economics of Money and Banking. University House for Printing and Publishing, Alexandria, Egypt.
- 3- Abdul Qader, Al-Sayed (2010). Economics of Money and Banking (1st ed.), University House of Fikr for Printing and Publishing, Amman, Jordan.
- 4- Al-Dulaimi, Awad Fadel. (1992). Money and Banking. Mosul University Press.
- 5- Al-Janabi, Hail Ajami, and Raslan, Ramzi Yassin. (2009). Money and Banking (Monetary Theory). Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
- 6- Al-Mutairi, Fahd. (2017). Qualitative Control Mechanisms and Credit Guidance in Macroeconomics. Dar Al-Fikr Publishing House, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
- 7- Al-Rashid, Tariq Muhammad. (2005). A Guide to Econometrics and Applied Economics. G-Town Press, Khartoum, Sudan.
- 8- Al-Sanhouri, Muhammad Mustafa. (2013). Commercial Bank Management. Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, Egypt.
- 9- Al-Zaghbi, Haitham Muhammad. (2000). Financial Management and Analysis. Dar Al-Fikr Printing and Publishing, Amman, Jordan.
- 10- Amer, Wahid Mahdi, Economics of Money and Banking, 1st ed., University House, Alexandria, Egypt, 2011.
- 11- Bakhit, Hassan Ali, and Fathallah, Sahar. (2006). Econometrics. Al-Yazour for Printing and Publishing, Amman, Jordan.
- 12- Farid, Al-Tahrawi (2017). University Publications in Econometrics: Lectures and Examples. Ministry of Higher Education and Scientific Research Press, University of Bouira, Algeria.
- 13- Kamel, Fahmi Hussein (2006). Monetary Policy Tools Used by Central Banks in Islamic Economics. King Fahd National Library, Jeddah, Saudi Arabia.
- 14- Manhaji, Muhammad Ali. (2019). Macroeconomic Analysis. First Edition, Dar Kada for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, p. 24.
- 15- Shamiya, Ahmed Zuhair (2000). Economics of Money and Banking. Aleppo University Publications.

#### B- Research Published in Scientific Journals

- 1- Al-Hakim, Abdul Rahman. (2008). The Role of Open Market Operations in Controlling Money Supply and Credit Rates: A Study of Some Arab Countries. Journal of Economics and Development, 22(1), 11-28. Al-Rasheed, Tariq Muhammad and Mahmoud, Samia Hassan (2010), Applied Econometrics Series Using Evlows Program, Single Equation Regression Models (, J-Town Press, Khartoum, Sudan.
- 2- Al-Janabi, Hill, and Raslan, Ramzi. (2009). Monetary Policy and Bank Credit in Iraq: An Analytical Study. Journal of Economic Sciences, University of Baghdad, 15(3), 125-148.
- 3- Freedman, R., & Watt, H. (2017). Central Bank Policy and Credit Creation in Emerging Markets. *Journal of Monetary Economics*, 45(2), 235-256.
- 4- Miranda, C., & Gonzalez, L. (2020). Central Bank Support and Credit Flows: Evidence from Pandemic Measures. *International Finance Review*, 62(3), 184-201.

- 5- Mishkin, F. S. (2015). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (10th ed.). Pearson.
- 6- Naja, Ali Abdul-Wahab (2014). The Relationship between Remittances of Workers Abroad, Financial Development, and Economic Growth during the Post-Recession Period (1975–2012): A Criterion-Analytical Study. Alexandria University, Egypt.
- 7- Najeeb, Ni'amallah et al. (2001). Introduction to the Economics of Money. Banking and Monetary Policies, University House, Alexandria, Egypt, 2001.
- 8- Qassem et al. (2015). Principles of Finance. Damascus University Publications, Syria.
- 9- Qassem, Ali, et al. (2015). The Effect of Interest Rates on Directing Monetary Credit Towards Development Sectors in Iraq. Journal of the College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 7(2), 183–194.
- 10- Rostam, et al. (2024). Measuring the Impact of the General Budget on the Trade Balance in Iraq During the Period (2004–2022). Journal of Garmian University, Volume (11), Issue.(1)
- 11- Rostam, Pakhshan Muhammad, and Ahmed, Younis Ali (2023). Measuring and Analyzing the Impact of Monetary Policy in Addressing the Inflation Problem in Iraq During the Period (1990–2022). Journal of Kurdistan Regional Government Strategy, Issue.(4)
- 12- Taha, Omar Hashem. (2013). The Role of Bank Credit Policies in Reducing Risk and Increasing Profits: A Field Study at the Northern Bank for Development and Investment. Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. (3), No. (2).

#### **C- University Theses and Dissertations**

- 1- Al-Hakim, Maytham Farid Radi. (2008). The Impact of Bank Credit on Capital Adequacy According to Basel (1, 2): An Analytical Study of a Sample of Iraqi Banks. Master's Thesis, Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.
- 2- Al-Rawi, Waddah Ayed Abdul Muhammad. (2015). The Impact of Financial Liberalization on Economic Growth: An Analytical Study of a Selected Arab Countries. Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Anbar.
- 3- Arif, Saman Ali. (2019). An Economic Analysis of the Impact of Implementing the ISO 9001 Standard on Improving the Performance Efficiency of Selected Manufacturing Projects for the Period (2008–2018). Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Sulaymaniyah.
- 4- Qatmawi, Fatima. (2016). The Impact of Quantitative Monetary Policy on Bank Credit: An Applied Study of the Syrian Economy. Master's Thesis, Faculty of Economics, University of Damascus.
- 5- Rostam, Pakhshan Muhammad. (2021). An Economic Evaluation of the Performance Efficiency of Bazian Cement Plant for the Period (2008–2020). Master's Thesis in Economic Sciences, University of Sulaymaniyah.
- 6- Saeed, Abdul Salam Lafta. (2004). Credit Risk and Its Impact on Lending Policies: An Applied Study of a Sample of Lending Banks. PhD Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.

#### **D- Periodicals**

- 1- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research. Annual Economic Report for the Years (2004–2019). Available at: [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)
- 2- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research. Annual Financial Stability Report for the Years (2004–2019). Available at: [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)
- 3- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research. Annual Statistical Bulletins for the Years (2004–2019). Available at: [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)